المجتمع المدني كبديل سياسي في الوطن العربي

د. بلعيور الطاهر
قسم علم الاجتماع
جامعة جيجل

ملخص:

لقي مصطلح المجتمع المدني رواجا أكاديميا وعمليا في السنوات الأخيرة، وتم توظيفه على المستوى السياسي لتبرير الخيارات السياسية التي قررتها الأنظمة العربية مسبقا. ويعتبر المجتمع المدني أحد الأدوات الأساسية للقضاء على الدولة الشمولية في الوطن العربي، إذا ما أحسن استخدامه. من جهة أخرى يمكن استخدامه كمقابل للدولة، والاعتماد عليه لإنتاج القهر الفكري والمادي إذا ما تمت دولته.

Résumé:

Durant les dernières années, le concept de la société civile a pris de l'ampleur sur le plan académique ainsi que sur le plan pratique.

Il a été utilisé sur le plan politique pour justifier les choix opérés par les systèmes politiques arabes.

La société civile est considérée comme l'un des principaux outils de déconstitution des états totalitaires dans le monde arabe si elle est utilisée à bon escient, comme elle peut être également un moyen de production d'oppression intellectuelle et matérielle dans le cas de l'étatisation.

1- مقدمة: لقد عرف مفهوم المجتمع المدني رواجا واسعا على المستوى السياسي والاجتماعي والأكاديمي خلال العقدين الآخرين من القرن الماضي، وأعيد إحياؤه من جديد في العالمين الغربي والعربي بعد أن تم إهماله لفترة طويلة، ومن دون شك كان للتغيرات التي حدثت على الساحة الدولية تأثيرا كبيرا على إعادة طرح هذا الموضوع للنقاش، فقد تمرد المجتمع البولندي في نهاية السبعينات ضد الدولة الشيوعية وتحدي حركة التضامن العمالي التي ضمت ملايين العمال والمثقفين للنظام الاشتراكي في بولندا، وانتشرت بوادر هذا التمرد لتشمل العديد من دول العالم. لقد انهار جدار برلين، تفكك الاتحاد السوفياتي، تمردت المجتمعات ضد الحزب الواحد في الدول الاشتراكية والشيوعية، رفض ملايين العمال والمثقفين للبيروقراطية وتمركز عملية إتخاد القرار، قاومت الشعوب الديكتاتوريات في العالم الثالث، وقد انتقل النقاش والاهتمام بالمجتمع المدني من الدول الغربية إلى الدول العربية، وكانت الجزائر وتونس من الدول التي تبنت هذا المفهوم، بل أن السلطة في حد ذاتها شجعت على استعماله سواء في خطاباتها أو السماح باستعماله عبر أجهزتها الإيديولوجية المتعددة كما هو الحال في الجزائر[1]. أما على المستوى الأكاديمي فزاد الاهتمام بالمجتمع المدني سواء على مستوى رسائل الدكتوراه أو مراكز البحث، وأكثر من هذا أصبح يستعمل كأداة تحليلية في الدراسات الأكاديمية[2]

إن إعادة طرح هذا الموضوع الذي فرضه التحرك الاجتماعي المدني ضد وحدانية الدولة والحزب، هو إيعاز بوجود خيار أخر، وهو التمييز بين المجتمع والدولة، ذلك التحرك الاجتماعي الذي فرضه المجتمع المدني هو إجابة عن العديد من المسائل، فهو الرد على سلطة الحزب الواحد في الدول الشيوعية بإيجاد مرجعية اجتماعية خارج الدولة، وهو الرد على بيروقراطية وتمركز عملية اتخاذ القرار في الدول الليبرالية، وهو الرد على

سيطرة اقتصاد السوق على الحياة الاجتماعية، وهو أيضا الرد على ديكتاتوريات العالم الثالث من جهة وعلى البنى العضوية والتقليدية فيه من جهة أخرى.

2- **مفهوم المجتمع المدني:** لقد ورد معنى المجتمع المدني كفكرة منذ القدم، إلا أنه كمصطلح "المجتمع المدني" فانه حديث، حيث وجد تعبيره السياسي والقانوني في إعلان حقوق الإنسان والمواطن في أعقاب الثورة الفرنسية، حيث تحول عمليا إلى فكرة المواطنة بمعناها الحديث، وقد وجد الباحثون صعوبة في البحث عن تاريخ ظهور المجتمع المدني فإذا كانت المرحلة الحالية تعني توطيد المبادرات الاجتماعية الذاتية والمنظمات غير الحكومية والتنظيمات النسوية والبيئية وغيرها من المؤسسات اللابرلمانية، فإن المطالبة بالبرلمان وحرية التعبير وحق التصويت هي مرحلة أخرى لتطور مفهوم المجتمع المدني.

ومن الخطأ البحث عن منظمات غير حكومية في أيام الثورة الفرنسية كأنماط سابقة للمجتمع المدني. إن تاريخ المجتمع المدني أو تاريخ مؤسساته، بل أنه كفكرة تعبر عن العلاقة بين- الفرد- المجتمع- الدولة- أو بعبارة أدق تميز الدولة عن المجتمع، ظهرت تحت تسميات مختلفة.

ولتأكيد ذلك نحاول الرجوع إلى بعض الموسوعات والقواميس التي أوردت مفاهيم تعبر عن تلك العلاقة بين الدولة والمجتمع، حيث نجد موسوعات الفلسفة والعلوم الاجتماعية لم يرد فيها مصطلح civil society، مع أن كلمة civil تظهر للتعبير عن مصطلحات أخرى [3] . أما معجم تاريخ الأفكار فيظهر المصطلح civil disobedience بمعنى العصيان المدني، وتطلق عليه هذه الصفة بمعنى عصيان القانون المدني أو أنه عبارة عن مقاومة حضارية أو متميزة، أو أنه اشتقاق من عصيان المواطنين الناجم عن انعدام الحقوق المدنية[4]، هذا يعني عدم تعرض المؤلفون حتى في هذا السياق لذكر المجتمع

المدني، على الرغم من أن كل الاشتقاقات السابقة تفترض أصلا وجود مجتمع منفصل عن الدولة، هذا الانفصال هو الفكرة المباشرة والمجردة لمفهوم المجتمع المدني.

أما معجم الفكر الحديث فتظهر فيه مفاهيم: العصيان المدني، حركة الحقوق المدنية، ولا يوجد على الإطلاق مصطلح المجتمع المدني. وتتضمن موسوعة ماكيملان للعلوم الاجتماعية، المفاهيم التالية: الحرب الأهلية، جهاز الدولة المدني والقانوني، القانون المدني، الحقوق المدنية ، الحريات المدنية، العصيان المدني، ولم تتطرق للمجتمع المدني.

كما ورد في معجم اكسفورد مصطلح civil الذي يعني الدلالات التالية:

- الحقوق الخاصة للمواطنين العاديين خلافا للجند.
- متمدن، يعرف أصول الحياة في المجتمع، متمرس فن ومهارات الحياة.
- مثقف، متعلم، واع، مستقيم، إنساني، غير خشن، مؤدب، عطوف[5].

على الرغم من عدم ظهور مصطلح المجتمع المدني في المعاجم، إلا أن معانيه ظهرت مند القدم لتشير إلى ذلك التحول الذي حدث في الفكر السياسي خلال القرنين السابع عشر والثامن عشر، وهو تعبير عن الإرادة التي أظهرها الفكر العربي الحديث في الانتهاء من أزمنة العصور الوسطى والتخلص منها، بل في إعلان القطيعة مع النظام القديم، الذي كان يقوم على الربط بين السلطة وبين القدسية ويعتبر السلطة مطلقة[6].

ويعرف المجتمع المدني وفقا لأفكار هيجل على أنه يتموقع بين الأسرة والدولة، وهو يتكون من التنظيمات التي تقوم على أساس تعاقد حر بين الأفراد خارج إطار العائلة والدولة. ويعتبر هذا المفهوم مفتوحا ليشمل بنى ومؤسسات تقليدية وحديثة، تحتل مركزا وسيطا بين العائلة باعتبارها الوحدة الأساسية التي ينهض عليها البناء الاجتماعي والنظام القيمي في المجتمع من ناحية والدولة ومؤسساتها وأجهزتها ذات الصبغة الرسمية من ناحية أخرى[7].

لقد حظى مفهوم المجتمع المدني بالاهتمام والمناقشة خصوصا بعد ترسيخ الديمقراطية الغربية، وما تبعها من تحولات سياسية عملت على تدعيم الديمقراطية، ومن الباحثين الذين اهتموا بالمجتمع المدني الإيطالي الماركسي انطونيوغرامشي، حيث فرق بين المجتمع المدني والمجتمع السياسي، فالأول حسب أفكار غرامشي هو فضاء للهيمنة الإيديولوجية، أما الثاني فيعتبر فضاء للسيطرة السياسية بواسطة القوة أو التهديد بالقوة.

لقد فرق غرامشي بين مجتمعين : المجتمع السياسي وهو جهاز قمعي أو قهري موجها أساسا لجعل الجماهير متطابقة مع شكل الإنتاج وهو يشمل الشرطة والقانون، هذه الوظيفة القهرية يقوم بها ويضمنها مجموعة من الموظفين المتخصصين " البيروقراطية" .

– المجتمع المدني وهو يشمل مجموعة من المنظمات تعمل على الهيمنة الإيديولوجية بواسطة الكنيسة والتنظيم المدرسي وتنظيمات الصحافة.

إن أفكار غرامشي حول المجتمع المدني بعثت النقاش من جديد، وبعد أن اختفى نسبيا ثم بعثه من جديد في ثمانينات القرن الماضي، ليتم تبنيه من طرف بعض باحثي ومفكري العالم العربي وإن كان تحت تسميات مختلفة. وقدمت له عدة تعريفات، فهناك من يعرفه في شكل مجموعة قيود تحد من سلطة الدولة ومجموعة ضوابط تكبح تدخل أجهزتها الإدارية والأمنية وتقوم ضد نفوذها الممتد إلى مجالات متعددة. انه يعمل على مواجهة ومجابهة ومعارضة الدولة، وقد تصل معارضته إلى حد التناقض التناحري في ظروف معينة وفي حالات محدودة[8]. ونفهم من هذا التعريف أن المجتمع المدني يعمل ضد الأنظمة السياسية من خلال مؤسسات تنشأ داخل المجتمع، متشبعة بالأفكار والمطروحات التي تعبر بواسطتها عن مشروع للتحديث.

إن المجتمع المدني وهو أداة للتوازن والتنظيم تقف بين الدولة بسلطتها القمعية وبين المجتمع وتطلعاته التي قد تتجاوز ما هو مسموح به قانونا والحد من النزعات

الإنسانية التي قد تأخذ أشكال تعبيرية تتنافى مع مبادئ وفلسفة المجتمع المدني. في هذا السياق يعرف سعد الدين إبراهيم المجتمع المدني: هو مجموعة التنظيمات التطوعية التي تملأ المجال بين الأسرة والدولة لتحقيق مصالح أفرادها ملتزمة في ذلك بقيم ومعايير الاحترام والتراضي والتسامح والإدارة السليمة للتنوع والإختلاف[9] .

إن المجتمع المدني وفق هذا التعريف هو مجال لإبداء الرأي واحترام الرأي الأخر، والتنافس الحر القائم على الإقناع بالحجة والاستماع إلى الرأي المعاكس في إطار تنظيمات معينة هدفها الأساسي هو خدمة الصالح العام في إطار منظم ينبذ الفوضى والعنف بكل أشكاله. ويشمل المجتمع المدني على المؤسسات غير الحكومية وكل مؤسسة غير عائلية أو إرثية (غير وراثية)، والتي يولد فيها الفرد ويرثها تكون عضويته فيها إجبارية كالقبيلة والعشيرة، وقد تم الاتفاق بين الباحثين والمهتمين بهذا الموضوع على أن المؤسسات التالية تدخل تحت إطار ما يسمى بالمجتمع المدني، وهذه المؤسسات والتنظيمات هي:

- التنظيمات النقابية والاتحادات المهنية. - منظمات حقوق الإنسان. - تجمعات أساتذة الجامعة.- الأحزاب السياسية (هناك من الباحثين من يعتقد بأنها لا تقع ضمن مؤسسات المجتمع المدني). - الجمعيات الخيرية. - الجمعيات الدينية. - جمعيات تنمية المجتمع(لجان الأحياء، اللجان النسوية...)

3- **شروط فاعلية مؤسسات المجتمع المدني:** إن أهم شروط في مدى فاعلية مؤسسات المجتمع المدني تتمثل في :

3-1 *القدرة على التكيف*: والمقصود بهذا هي قدرة المؤسسة على التكيف مع كل الظروف والأحوال التي تعمل فيها، وكلما كانت المؤسسة قادرة على التكيف كانت أكثر فاعلية ويشمل هذا التكيف:

3-1-1 *التكيف الزمني*: نعني به قدرة مؤسسات المجتمع المدني على المقاومة والاستمرار لفترة طويلة من الزمن، وهذا يتطلب أن يكون قيام المؤسسة على أسس راسخة تضمن لها الاستمرار لا المرحلية والموت بعد فترة قصير ة من تأسيسها.

3-1-2 *التكيف الجيلي*: نقصد به استمرار المؤسسة على الرغم من تعاقب أجيال من الزعماء والقادة على رأسها، فكلما استطاعت المؤسسة التغلب على مشكلة الخلافة سلميا والاستعداد لاستبدال القادة، بآخرين بطريقة ديمقراطية، أو بعبارة أخرى تخلي المؤسسة على فكرة الارتباط بشخص واحد تنحصر في يديه كل المسؤوليات كزعيم الحزب، رئيس الجمعية، شيخ القبيلة...

3-1-3 *التكيف الوظيفي*: نقصد به قدرة المؤسسة على إجراء تعديلات في أنشطتها مع الظروف المستجدة بما يبعدها عن أن تكون مجرد أداة لتحقيق أغراض معينة.

3-2 *الاستقلال*: إن من بين أهم شروط فاعلية مؤسسات المجتمع المدني هي درجة الاستقلالية التي تتمتع بها هذه المؤسسات، وعدم الاستقلالية وخضوع مؤسسات المجتمع المدني لغيرها من المؤسسات أو الأفراد، مما يسهل من عملية السيطرة عليها وتوجيه نشاطها الوجهة التي تتفق مع رؤية المسيطر.

إن استقلالية مؤسسات المجتمع المدني عن الدولة يقلل من سيطرة الدولة عليها، بحيث يصبح المجتمع المدني له دينامية مستقلة، تمكنه من لعب دور الوسيط بين الدولة والمجتمع، وعليه يصبح الفرد كموطن ينتمي إلى جماعة أو مؤسسة توفر قدرا من الحماية، لأن النظم التسلطية تحرص على منع قيام مؤسسات المجتمع المدني، وفي حالة السماح بها فهي تخضعها للرقابة والسيطرة، وبذلك تصبح عديمة الفعالية[10]. في هذا السياق تؤكد بعض التحليلات النظرية أن معظم مؤسسات المجتمع المدني في الوطن العربي تخضع للحكومات بدرجة أو بأخرى، وأصبحت عبارة عن أداة من أدوات السلطة

السياسية للتعبئة لمشاريع الدولة عندما يطلب منها ذلك، في نفس الوقت، أصبحت مؤسسات المجتمع المدني في الوطن العربي أداة للترقية الاجتماعية وبلوغ بعض المناصب نتيجة الخدمة التي تقدمها ويقدمها بعض الأشخاص المنتمين لها. ويمكن تحديد درجة استقلال مؤسسات المجتمع المدني عن الدولة من خلال المؤشرات التالية:

- ظروف نشأة مؤسسات المجتمع المدني وحدود تدخل الدولة في ذلك.
- الاستقلال المالي لمؤسسات في المجتمع المدني، ويتجلى ذلك من خلال تحديد مصادر تمويل هذه المؤسسات، أي هل تتلقى تمويلها أو جزء منه من الدولة، أو من بعض الجماعات أو الجهات الخارجية، أم تعتمد على التمويل الذاتي من خلال رسوم العضوية ، التبرعات والأنشطة والخدمات. إن صاحب التمويل هو صاحب القرار، فإذا كانت الدولة هي صاحبة التمويل فإن توجيه أنشطتها وأعمالها وأهدافها سيكون لصالح الدولة وبالتالي فقدت هذه المؤسسة المغزى من وجودها.
- الاستقلال الإداري: أي إدارة مؤسسات المجتمع المدني لشؤونها وفق لوائحها وقوانينها الداخلية، وبعيدا عن تدخل الدولة، ومن تم تخفيض إمكانية استتباعهم من قبل السلطة وإخضاعهم للرقابة والسيطرة[11].

إن فهم العلاقة بين طبيعة النظم العربية والمجتمع السياسي يمثل مدخلا جوهريا لفهم إشكالية المجتمع المدني الذي ينظر إليه على أنه يمثل معارضة سياسية في مواجهة الدولة.

غير أن فاعلية المجتمع المدني كمشارك سياسي واجتماعي واقتصادي وثقافي يعمل على النهوض بالمجتمع وبالتالي بالدولة.

يرى عزمي بشارة بأن مقولة المجتمع المدني قد تكون مفيدة في المعركة العربية من أجل الديمقراطية إذا تم فهمها فهما نقديا، كما أنها قد تكون مقولة ضارة لقضية الديمقراطية إذ ما استخدمت كأداة سياسية لتجنب طرح قضية نظام الحكم[12].

وبما أن المجتمع المدني هو مؤسسة وسيطة بين الأسرة والدولة أو بين المجتمع وعالم السياسة، علينا أن نتساءل عن حاله وواقعه في الوطن العربي، وهل يساهم في نشر الديمقراطية؟ هل يستطيع المجتمع المدني معارضة السلطة؟ وهل هو قادرا على تحريك تنظيماته؟

4- واقع المجتمع المدني العربي: إن غياب الحوار والمنافسة القائمين على الإقناع بالحجة وعدم الالتزام بقواعد ومعايير تكون محل إجماع، هي ظواهر مميزة لبناء الأنظمة العربية. إن المجتمعات العربية تعيش تحت هيمنة أنظمة شمولية، حيث توحيد الفكر وصياغته في قوالب جاهزة أحد أهدافه الرئيسية المعلنة. فهكذا نجد الخطابات الرسمية في الدول العربية تؤكد وحدة الثقافة والأهداف والمصلحة لدى كل القوى الاجتماعية[13].

إن التكوين الإيديولوجي والثقافي السائد في الأنظمة العربية صعب الاختراق وغير مؤمن بفكرة استقلال المجتمع، بل أنها تؤمن بفكرة إخضاع المجتمع لأجهزة تجيد إعادة إنتاج القمع الفكري، ويبرر هذا الاعتقاد السائد لدى الفئة الحاكمة، ومفاده أنه من حق الدولة وواجباتها التدخل في كل شيء من حياة المجتمع الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وهذا ما أدى بالسلطة المركزية بأن تسمح لنفسها للتدخل لتشكيل وإعادة تشكيل العلاقات في المجتمع باسم بناء الدولة والأمة والمصلحة العليا والتضحية بمؤسسات المجتمع المدني. ويرجع السبب في ذك كما يرى برهان غليون إلى أن الأنظمة العربية تخاف من المجتمع المدني، لأنه يؤرقها، لذلك فهي تعمل بكل الوسائل لقمعه ومنعه من الحركة والنمو وفرض الحصار عليه[14].

إن هيمنة المجتمع السياسي العربي على المنظومة التربوية، والرقابة التامة التي تفرضها على وسائل الإعلام وجميع الهيئات والهياكل العاملة في حقل الإنتاج الفكري والإبداع، جعلت دول الوطن العربي تبتعد عن التنظيمات والمؤسسات الحديثة، وضيق

اهتمامات المواطن لتنحصر في التفكير في أعباء الحياة الاقتصادية ومنها المعيشة التي أصبحت تنال الاهتمام الأكبر للمواطنين من النظال للتخلص من هيمنة وسيطرة الدولة على المجتمع المدني. في ظل هذه الممارسات فقدت أغلبية مؤسسات المجتمع المدني وظيفتها الجوهرية، عل اعتبار أن مؤسسات المجتمع المدني هي تنظيمات وسيطة تعمل على الربط بين الفرد والدولة، حيث أصبحت تلك المؤسسات مجرد أداة جاهزة يستخدمها المجتمع السياسي على المواطنين، كوسائل لتضيق الخناق على المجتمع.

وعليه لا يصبح الأفراد مواطنين في مجتمع يفتقد إلى مجتمع مدني، كما لا يمكن وجود مجتمع مدني في غياب دولة ديمقراطية. لقد عملت أنظمة الدول العربية على إذابة مؤسسات المجتمع المدني بالسلطة وأجهزة الدولة، وأصبحت أغلب مؤسساته عبارة عن منظمات جماهرية تابعة للدولة، من هذا المنطلق أصبح تعيين قيادات المجتمع المدني من اختصاص وتدخل أجهزة الدولة، الذين يعتمد في ذلك على درجة ولاء الأشخاص والاعتبارات المسيطرة على الحياة السياسية العربية كالجهوية والقبلية...

إن المجتمع المدني في الوطن العربي يشهد محاولة تسييسه من طرف المجتمع السياسي، وهذا ما قاده إلى عدم بلوغ أهدافه، ففي سياق تغيير أي نشاط فردي أو جماعي سواء كان ثقافيا أو اقتصاديا أو اجتماعيا إلى نشاط أو صبغة سياسية، فإن هذه العملية تؤدي إلى تكوين الدولة التسلطية والسلطة المطلقة تقود المجتمع برمته إلى الانهيار. إن مؤسسات المجتمع المدني، كان يفترض منها تمثيل مصالح كلا من المواطنين والمجتمع السياسي باعتبارها حلقة وصل بينهما، ثم السيطرة عليها وأصبحت جزءا من السلطة الحاكمة، وما يؤكد هذا ذلك التجنيد الذي تقوم به الدولة لمؤسسات المجتمع المدني في المناسبات الرسمية، من أجل القيام بحملات واسعة لصالح مشاريع السلطة وتأطير

الانتخابات السياسية[15] التي استطاع بعض أعضاء مؤسسات المجتمع المدني الاستفادة منها للحصول على ترقية اجتماعية وسياسية واضحة.

إن جوهر مشكلة المجتمع المدني في الوطن العربي تتركز في انتشار سلطة الدولة في كل مجالات الحياة المجتمعية، مما يجعل من هذه السلطة أداة مراقبة تقف عائقا أمام إمكانية تحرر الأفراد واستقلال المؤسسات الاجتماعية. فالدولة العربية تكتسح كل مجالات الحياة المجتمعية في إطار مشروع شمولي لـــ " دولنة" المجتمع.

لقد أصبحت الدولة في الوطن العربي مؤسسة خاصة توظف سيطرتها المطلقة وتغلغلها في كل ثنايا المجتمع كخدمة مصالح الفئة الحاكمة وليس لتعظيم المصالح العامة، وصارت تنظر إلى أي حركة أو إشارة صادرة عن هياكل ومؤسسات المجتمع المدني على أنها معارضة سياسية ورفض للدولة وسلطتها، مما يدفعها إلى اللجوء إلى الوسائل الردعية وهذا ما أدى إلى إحداث خلل سياسي في المجتمع- الدولة، ودخول الدولة ومؤسسات المجتمع المدني في مواجهات دموية(الجزائر، مصر، السعودية، تونس، المغرب،...) إن سيطرة الدولة على ميادين العمل المدني، لا يعني شيئا سوى تدمير السلطات المدنية الوسيطة وحرمانها من التكوين والتطور وإلغاء مبدأ وجودها، حتى لا تكون كبداية لتكون سلطة سياسية جديدة معارضة تحد من سلطة الفئة الحاكمة، وتهدد احتكارها المطلق لسلطة الدولة. إن سياسة دولنة المجتمع المدني قائمة على أساس إدراك أنه كلما تنامت وتقوت مؤسسات المجتمع المدني وازدادت فاعليتها، ضعفت قدرة الدولة على التعسف إزاء حقوق المواطنين وحرياتهم ، لأن هذه المؤسسات تقوم بدور الرقيب على سياسات الدولة وعلاقاتها بمواطنيها وبدور الوسيط بين الدولة والمواطنين.

إن تنظيمات المجتمع المدني هي التي ساهمت بدرجة كبيرة بتفعيل الديمقراطية في البلدان الغربية، ويعود سر هذا النجاح إلى استقلالية المجتمع المدني عن الدولة. ويرى

بعض المراقبين للحياة العربية بأن تأخر التحول الديمقراطي الفعلي في الوطن العربي يعود إلى غياب نمو المجتمع المدني ومؤسساته أو توقفه، وأن غياب الحوار وثقافة التسامح في المجتمعات العربية وسيطرة ثقافة العنف والإقصاء يرجع إلى جملة عوامل على رأسها أن هناك قصور أصاب المجتمع المدني. إن المجتمع المدني هو فضاء للحرية والديمقراطية والمشاركة في البناء، وتجنيب المجتمع والدولة التجاوزات التي قد تظهر ، في هذا السياق ذهب سعد الدين إبراهيم إلى اعتبار أن مفهوم المجتمع المدني مرادفا لمعنى التقدم الإنساني عموما فهو ينطوي حسبه على تعبيرات الحرية والمشاركة واحترام حقوق الآخرين والالتزام بإدارة الخلاف إدارة سليمة، والتعاون من أجل المصالح المتبادلة[16].

5- وسائل تفعيل مؤسسات المجتمع المدني: إن دولنة مؤسسات المجتمع المدني في الوطن العربي وقف عائقا أمامها في أداء وظيفتها، لذلك نقترح مجموعة من الوسائل السياسية، القانونية، الاجتماعية، الإقتصادية، تعمل مجتمعة على نمو وتدعيم مؤسسات المجتمع المدني وتعمل على تمكينه من تحقيق أهدافه وتتمثل هذه الوسائل في:

5-1: الوسيلة السياسية: إن ترسيخ الممارسة الديمقراطية الفعلية يعتبر من العوامل الأساسية لتقوية المجتمع المدني. إن التحول الديمقراطي لا يتحقق لمجرد التصويت على قوانين أو توقيع مراسيم تبيح التعددية وتسمح بتنظيم انتخابات تعددية، بل ذلك يحتاج إلى إعادة بناء النظام المجتمعي بأكمله. على مستوى المؤسسات المجتمعية أغلب الدول العربية تفرض رقابة على تأسيس الجمعيات، ثم رقابة على نشاطها، التدخل في قراراتها...

وهذا ما يخلق توتر وعدم الثقة بين الدولة والجمعيات. إن حرية التعدد السياسي والفكري وحرية إقامة المؤسسات المجتمعية واحترام التداول على السلطة والرقابة السياسية واحترام حقوق المواطنين وحرياتهم، كلها تعمل على تقوية مؤسسات المجتمع المدني، وهو بدوره يعمل على تثبيت الديمقراطية كنظام للحكم.

إن الديمقراطية العربية التي لا تسمح للمواطن بالمشاركة في الحياة السياسية إلا مرة واحدة خلال أربع أو خمس سنوات هي ديمقراطية عرجاء، أما الديمقراطية المرتكزة على المجتمع المدني ومؤسساته فهي الديمقراطية التي يمارس فيها المواطن يوميا الرقابة والمشاركة والمحاسبة عبر المؤسسات التي ينتمي إليها، ويستطيع بواسطتها أن يصنع ويغير القرار السياسي.

5-2: الوسيلة القانونية: تتمثل في:

- وجود دستور دائم مستفتى من طرف الشعب، يقر التعددية الحزبية وحرية إنشاء الهيئات والمنظمات السياسية والنقابية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية ويحمي الحريات الفردية والجماعية.
- الفصل بين السلطات .
- أن تمنع القوانين تغيير الدستور من أجل تمديد الفترة الرئاسية، وهذا السلوك شائع الحدوث في البلدان العربية كما حدث في تونس، لبنان، مصر...
- أن تحمي القوانين انتهاك الحريات الفردية والجماعية.

إن وجود منظومة قانونية قوية وفوق الجميع تعمل على خلق دولة القانون والمؤسسات، وبالتالي تكون صمام آمان للمجتمع والدولة، فهي تنظم العلاقة بينهما ولا تسمح بإشاعة مناخ وفلسفة علاقات سياسية مجتمعة تدفع المجتمع المدني إلى المواجهة مع الدولة. إن النظام العربي الرسمي في مجمله لم يصل إلى مفهوم الدولة القانونية الديمقراطية كأسلوب لسلطة الحكم في قيادة المجتمع والدولة.

5-3: الوسيلة الاقتصادية – الاجتماعية: نقصد بها تحقيق درجة عالية من التطور الاقتصادي والاجتماعي كأساس لا بد منه لخلق المجتمع المدني، ففي الوقت الراهن ينسب المجتمع المدني إلى الدول الغربية الصناعية، لعدة اعتبارات منها: أول ظهور لهذا المفهوم كان في تلك الدول، تمتع مؤسسات المجتمع المدني في الدول الغربية بالقوة والتأثير.

إن النمو الاقتصادي والاجتماعي يمكنان من إيجاد مجتمع مدني متطور ومنتج لا يكون عالة على الدولة، ويمكنها من إنجاز تعهداتها الاقتصادية والاجتماعية وهذا دوره يدفع مؤسسات المجتمع المدني إلى السلوك الديمقراطي داخل مؤسسات الدولة.

لقد أكدت الكثير من الدراسات الاجتماعية وجود علاقة سلبية بين التنمية الاقتصادية والعنف السياسي، أي انه كلما زادت درجة التنمية الاقتصادية انخفض معدل العنف السياسي والعكس صحيح.

إن العنف السياسي الذي تلجأ إليه مؤسسات المجتمع المدني يقل في الدول الديمقراطية ذات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، نظرا لوجود مؤسسات سياسية وسيطة تنظم العلاقة بين الحاكم والمحكوم وتضبط الصراع الاجتماعي.

على العكس من ذلك يزيد العنف السياسي في الدول المتخلفة اقتصاديا واجتماعيا. هذا التخلف لا يمكن إلا أن يولد ديمقراطية متخلفة، ومن تم مجتمعا مدنيا متخلفا، وهذا يؤدي إلى الديكتاتورية. في هذا السياق يذهب الكثير من الباحثين إلى القول لا مجتمع مدني مع التخلف ولا مع التبعية ولا مع الاقتصاد ألريعي مهما بلغ حجم فائض هذا الريع[17].

الخلاصة: في اعتقادنا لقد أدركت الأنظمة العربية إخفاقها في تحقيق الأهداف التي وعدت بها في خطاباتها الرسمية من تدعيم الاستقرار والتنمية والعدالة الاجتماعية والأمن الإستراتيجي والاقتصادي والسياسي، واعترفت أغلبها بتواضع قدراتها على إيجاد حلول للمشكلات الاجتماعية، وأن الخروج من هذه الوضعية يتطلب السماح ببناء مؤسسات اجتماعية فعالة وقادرة على التعامل مع المشكلات الاجتماعية. إلا أن تغييب الثقافة المدنية في الأوساط الشعبية، أدى إلى ترسيخ الاعتقاد الزائف بأن الدولة ومؤسساتها هي المسؤولة الوحيدة والقادرة على تحريك المجتمع نحو حل مشاكله، وهذا ما ساعد على نمو مشاعر تقديس الدولة وعدم نقضها، الشيء الذي أضعف مؤسسات المجتمع،هذه الثقافة المدنية ساهمت في دولتة مؤسسات المجتمع المدني. إن هذه الظروف غير الطبيعية التي يعيشها المجتمع المدني أعاقت دوره الحقيقي في المجتمع وللتغلب على هذه الصعوبات يتطلب إشاعة بنية ثقافية تقوم على المساواة ، وحرية العمل السياسي والاجتماعي للقوى والتنظيمات الاجتماعية المختلفة، حتى يصبح ينظر إلى مؤسسات المجتمع المدني بمثابة أحد أدوات التغيير والبناء داخل المجتمع، ويتم ذلك من خلال تولي تلك المؤسسات عملية التعبير عن المصالح وبلورتها وتقديمها إلى المؤسسات الحكومية التي تتولى عملية تحويلها وإنتاجها في صيغة قرارات وسياسات عامة، ويتولى المجتمع المدني بنفسه عملية المراقبة والمحاسبة من خلال عدد من المسالك والأدوات كالمجالس النيابية وجماعات الضغط والاحتجاج الجماعي. لقد بات واضحا أن الدولة بمفردها غير قادرة مهما كان حجمها وإمكانياتها وقوتها على تنظيم المجتمع، وهذا يتطلب تغيير الدولة ذاتها من الداخل، أي تبديل نمط الإرادة التي تسيرها، وجعلها نابعة من المجتمع ذاته، من خلال انتظامه في مؤسسات وتنظيمات مدنية تعمل على طرح الرؤى البديلة والتعبير عن الأفكار المعارضة.

قائمة المراجع:

1- عبد العالي دبلة، علي الطراح: العنف السياسي كمحصلة لغياب أو ضعف المجتمع المدني، مداخلة مقدمة للملتقى الدولي حول العنف والمجتمع المنظم من طرف جامعة بسكرة، سنة 2003.

2- أحمد شكر الصبيحي: مستقبل المجتمع المدني في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية ط1 ، بيروت، 2000 ،ص 11.

3- عزمي بشارة: المجتمع المدني- دراسة نقدية، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، لبنان، 1998، ص 63.

4- نفس المرجع، ص 64.

5- نفس المرجع، ص ص 67-68.

6- سعيد بن سعيد العلوي: نشاة وتطور مفهوم المجتمع المدني في الفكر الغربي الحديث، مجلة المستقبل العربي، العدد 158، أفريل 1992.

7- عبد العالي دبلة، علي الطراح: مرجع سابق

8- صادق جلال العظم: العلمانية والمجتمع المدني، مجلة النهج، دمشق، العدد 38 سنة 1995.

9- سعد الدين إبراهيم: المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في مصر ، دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، 2000، ص 13.

10- رابح كعباش : النظام السياسي والتحولات الاجتماعية في الريف الجزائري، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة قسنطينة، 2000، ص 148.

11- أحمد شكر الصبيحي: مرجع سابق، ص ص 32- 36.

12- عنصر العياشي: سوسيولوجيا الديمقراطية والتمرد في الجزائر. مركز البحوث العربية، القاهرة، ط1، 1999، ص 31.

13-عزمي بشارة: مرجع سابق ، ص 7.

14- رابح كعباش: مرجع سابق، ص 184.

15- عبد الناصر جابي: الجزائر من الحركة العمالية إلى الحركات الاجتماعية، المعهد الوطني للعمل، الجزائر، 2001، ص 92.

16- سعد الدين إبراهيم: مرجع سابق، ص ص 14- 17.

17- أحمد شكر الصبيحي: مرجع سابق، ص 231.